

اجتماع المؤسسة الالمانية للدراسات: النقابات العمالية والعمل النقابي في لبنان

مداخلة زياد عبد الصمد

السبت 16 تشرين الثاني 2012

مقدمة

بدايةً لا بد من التأكيد على الدور الهام الذي قامت به الحركة العمالية والنقابية في البلاد العربية في الفترات التي سبقت الربيع العربي، إن كان ذلك في مجال تعبئة وتنظيم المجتمع حول القضايا الحياتية اليومية او على مستوى التوعية والدفاع عن الحقوق السياسية، مثال مصر في التحضير التدريجي للثورة من خلال نشوء النقابات المستقلة، وفي حالة لبنان كذلك، حيث لعبت الحركة العمالية دورا كبيرا في المحافظة على وحدة البلاد خلال الحرب الاهلية، والى حد ما في انهاء الاقتتال.

كما لعبت النقابات دورا خلال الثورة لاسيما في مصر وفي تونس، إن على المستوى التنظيمي او على المستوى التعبوي وبما في ذلك على المستوى السياسي. وهي لازالت تلعب حاليا الدور الكبير في المرحلة التي تلت سقوط الانظمة والتي تتسم بصياغة الدساتير وإعادة التأسيس للدولة المدنية والديمقراطية. ان الحركة النقابية، مجزء مكون واساسي من الحركات الشعبية والجماهيرية والاجتماعية، هي كفيلة بالتصدي لمحاولات اقتصار التحولات الجارية الى مجرد تحولات على مستوى القيادات أو الاحزاب من دون أن يؤدي ذلك الى تحول على مستوى النظام ككل.

لذلك، يجب النظر الى الحركة النقابية بوصفها رافعة من رافعات العمل السياسي والمدني. وهي، كما يجري في لبنان، ولكن ايضا في غير دولة عربية مثل مصر وتونس، قادرة على توحيد الجهود السياسية واستقطاب الناشطين في القضايا الوطنية والمجتمع المدني الذي يتحرك دفاعا عن الديمقراطية وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة.

ان قوة العمل النقابي هي في قدرته، من خلال ما يطرحه من قضايا تمس مصالح المواطنين مباشرة، ان يوحد الفئات الاجتماعية بمختلف انتماءاتها الاولية والدينية في طر وطنية جامعة، تحركها المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تتحول الى مصالح سياسية مشتركة بفعل تنوع التجارب والمفاهيم والانتماءات وبسبب التعاون والتبادل والاختلاط.

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة، ولو باختصار شديد، الى ان العقوبات الفعلية امام تحقي قالعمال لمطالبهم تكمن في طبيعة التوجهات والاوليات الاقتصادية في لبنان والتي تركز اولا على خدمة الدين العام وثانيا على المحافظة على استقرار سعر صرف النقد، ذلك من خلال المزيد من الانخراط في النشاط الريعي، المالي والعقاري، من غير العمل على بناء القدرات الانتاجية. وبالتالي فان سياسة الاجور والحماية الاجتماعية لا تأتي في سياق المقاربة الشاملة. ومن ثم تكمن في طبيعة النظام السياسي الذي يقوم على المحاصصة المذهبية، والتي تقتصر على محاصصة بين مثلي المذاهب، ما يجعل العلاقات الزبائنية طاغية على العلاقات السياسية والمصلحة العامة. فتعكس طبيعة النظام على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتتحول تدريجيا الى عامل مدمر للمجتمع ولاس الدولة المدنية والديمقراطية.

بناء على ذلك، وعطفا على النقاش الذي دار يوم 16 تشرين الثاني 2012، ثلاث نقاط يمكن استخلاصها:

اولا: اضاءت الازمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي تتفاقم منذ عام 2007، ومن ثم ما جاء من استنتاجات بنتيجة الثورات العربية الت يانطلقت اواخر العام 2010، على مسألتين إثنين:

أ- ضرورة إعادة النظر بمفهوم ودور الدولة؛ لكي لا يكون التحول الذي يجري اليوم في البلاد العربية هو مجرد صراع على السلطة. وبالتالي تنتقل السلطة من دون حصول اي تغيير جدي في طبيعة النظام، هناك جملة من القضايا التي يملها التحول. من بينها اطلاق الحريات العامة والفردية، لاسيما وجوب تكريس الحق بالتجمع وخصوصا اطلاق الحريات النقابية. القانون اللبناني لا يحمي الحق بالعمل النقابي ولا يحمي النقابيين حتى. لذلك المطلوب هو الانضمام الى اتفاقية العمل الدولية رقم 87، وتعديل قانون العمل اللبناني بما يضمن الحريات النقابية لكل افراد المجتمع بما في ذلك العمال الاجانب

ب- ضرورة اعادة النظر بالخيارات الاقتصادية التي اتبعت لعقود، وفي هذا السياق، يجب اعادة النظر بسياسة الاجور التي اتبعت، حيث ان الاتجاه العالمي الذي يناقش حاليا يعتبر ان الاجور هي شكل من اعادة توزيع الواردات وهي عمليا واردة الدولة، ليس فقط من خلال السياسة الضريبية العادلة وتوفير الخدمات التي تعتبر حقوقا للمواطنين، ولكن من خلال الاجر العادل الذي يسمح عمليا بتعزيز القدرة الاستهلاكية للمواطنين بما يعزز الدورة الاقتصادية.

ومن جهة ثانية، فان الخيارات الاقتصادية الجديدة يجب ان تعيد النظر بالقطاع غير الرسمي في العمل، حيث يخضع المواطنون للكثير من الضغوط للقبول بشروط عمل مجحفة وهم غالبا لا يستفيدون من الرعاية او الحماية الاجتماعية، وهذه الشريحة تطال المرأة بشكل خاص، والوافدون الى سوق العمل ذوي الكفاءات المحدودة او المهن الصناعية والحرفية والعمال الزراعيين والمياومين

ثانيا: كل دراسة الحالة التي عرضت في ورشة العمل، مثل عرض نقابة اتحاد النقل عن واقع السائقين العموميين وعروض هيئة التنسيق النقابية وعمال قطاعي الكهرباء والمياه والنقابات الناشئة حديثا كلها ركزت على ثلاث نقاط، مشتركة وهامة:

أ- القضية:

انطلقت دراسات الحالة كلها من نقطة مركزية واحدة واسباسية، الا وهي القضية؛ فالقضية يجب ان تتمتع بالوضوح وباجماع كل الاطراف، وهي تتضمن المطالب الانية وبعيدة الامد وتختلف القضية بين ان تكون ذات طبيعة حقوقية مثل موضوع السلم المتحرك للاجور لدى المعلمين وموظفي القطاع العام، والعقد الجماعي لدى عمال المصارف، او التثبيت في الوظيفة لدى العمال المياومين، حيث تتخذ المسألة وث=قتا اطور للتبلور، ولكن عندما تتحول الى قضية جامعة تعزز الوحدة والتماسك وبين ان تكون ذات طبيعة مادية كفا في حالة السائقين العموميين والتي اقتصر على تحديد سعر المحروقات او توفير الدعم لهم، وهي قضايا تؤدي الى وحدة الموقف ولكنها ليست طويلة الامد وغير مستديمة

ب-الاطار التنظيمي

ومن ثم تحدثت الحالات عن العمل من اجل خلق الاطار التنظيمي والديمقراطي، كهيئة التنسيق المركزية او النقابات او اللجان العمالية. وركزت معظم المداخلات على اليات اختيار القيادة الجماعية، حيث ان الثقة بالهيئات تنبع من التفويض الذي يكون من خلال الانتخابات السلمية والتي تؤكد على اهلية المفاوضين. ان ذلك يفرض عليهم الرجوع الى قاعدتهم المرجعية وهي عمليا من ابرز اسباب النجاح (هيئة التنسيق النقابية، التجربة المصرية، نقابة عمال السبينسن الخ)

ت-التجربة النقابية

العمل النقابي يتطلب نقابيين وبالتالي اصحاب حقوق ومصالح وليس فقط اشخاص ذات التزام حزبي أو أخلاقي. في تجارب الحركة النقابية اللبنانية، قامت الجهات المتمثلة بالدولة بجهود جبارة لتفتيتها ولتفريغها من مضمونها النث=قابي المطلبي ومن أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن ايضا الاطراف والقوى السياسية المهيمنة على العمل النقابي ساهمت في تحقيق اهداف الدولة من خلال اغراق العمل النقابي بقيادات حزبية لا تجارب نقابية لها. وفي هذا السياق نشير الى حقيقة ان الروابط النقابية تتعزز اكثر عندما تتم التعبئة على اساس المفهوم الحقوقي كضامن مستديم للمصالح (السبينس، المعلمين، الخ) وليس فقط على الحوافز المادية بوصفها تعبير مباشر عن المصالح (السائقين العموميين: بونات البنزين) وبالتالي، كلما تعززت القدرة على احقاق الحق، كلما ازدادا الالتزام النقابي ووحدة القوى المحركة لها والقدرة على الصمود بوجه الاغراءات او التهديد والترهيب التي تمارسها السلطات

واحياء، لا بد من الاقتناع بان العمل النقابي بحاجة الى مراكمة، وهو يحتاج الى نفس طويل والى رؤية بعيدة الامد وهي لا يمكن ان تحقق الاهداف في فترة محدودة. فالتجارب تؤكد الى ان سنوات من النضال، وتشهد اخفاقات وتحقق مكتسبات هي ضرورية لتحقيق الانتصارات

ثالثا: برزت مسألة التضامن النقابي كاحد ابرز التحديات الكبرى التي تساهم في تعزيز ودعم قيام حركة نقابية جديدة، فالتعاون بين مختلف القطاعات والنقابات هي من شروط نجاح العمل النقابي. لانه يوفر اولا الدعم والتضامن المباشر ولكنه ثانيا يساهم بتبادل التجارب والخبرات وبالتالي يساعد على تلافي الوقوع بالاطعاء. ان التضامن يساهم في التقليل من الانتماء السياسي اي الى التقليل من الفئوية السياسية باتجاه تعزيز الدور السياسي الذي يصب في الصالح العام.